يناير، عقد الدبلوماسيون الخليجيون اجتماعاً مغلقاً للعمل على

كبح تحركات فريق الأمم المتحدة. وأصدرت الرياض وحلفاؤها

الخليجيون قائمة بتظلماتهم، وانتقدوا الأمم المتحدة لعدم

تسليطها الضوء على هجمات الحوثيين وحلفائهم عبر الحدود

اليمنية - السعودية. كما عملت مصر في جلسة مشاورات مغلقة في مجلس الأمن على تعزيز موقف التحالف تجاه عدم إصدار

وفي مارس، اختارت الأمم المتحدة الجزائري سعيد بومدوحة،

وهو نائب مدير في منظمة العفو الدولية وخبير في الشأن اليمني،

عضواً في لجنة حقوق الإنسان ليحل محل واحد من الخبراء المنتهية

ولايته في اللجنة. ولكن تحرك القاهرة، التي مضى على عضويتها

في مجلس الأمن أربعة أشهر من أصل عامين، حال دون ذلك. وفي

المدة التي قضتها مصر في مجلس الأمن، تمكنت من تعطيل إجراءات الأمم المتحدة الهادفة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان على

مستوى العالم، وخصوصاً اليمن. وهذا العام كما تؤكد الصحيفة،

استقالت فرجينيا هيل ولوسى ماثيسون من الخبراء المتخصصين

المستقلين في مجلس الأمن الدولي، بسبب أنهم مقيدون بقوة من

وفي العام الماضي، تلقى فريق الخبراء في الأمم المتحدة

وثائق موسعة لاستخدام التحالف الذخائر العنقودية الأمريكية

والبرازيلية الصنع، وقد وثق مكتب الأمم المتحدة أيضاً استخدام

ولكن، في يناير، لم يذكر تقرير لجنة الخبراء من 51 صفحة سوى

فقرة واحدة فقط بشأن الذخائر العنقودية، التي حظرتها 118

دولة لأنها تضر بالمدنيين بشكل غير متناسب. على الرغم من أن

أعضاء اللجنة المشكلة حديثاً قالوا لزملائهم إنهم ينوون مواصلة

وبسبب عجز خبراء التحقيق عن تحديد نوعية الأسلحة التى

استخدمتها قوات التحالف التى تقودها السعودية، ساعد السعوديةُ

وحلفاءها في نفي استخدام القنابل العنقودية في اليمن، والذي جاء

عن طريق السفير عبدالله المعلمي الشهر الماضي. كما دفعت

المملكة المتحدة، مرة أخرى، الى عرقلة النتائج التى توصل إليها

ومنذ المراحل الأولى من الحرب، منع السعوديون وحلفاؤهم بعض

السفن التجارية من دخول الموانئ اليمنية، مما أدى إلى نقص هائل

وتختتم المجلة تقريرها، بأن السعودية، ادعت، على مدى العام

الماضى، أنها منعت دخول السفن بسبب أن الحوثيين يستلمون

أسلحة عن طريقها.. وهذا العام، طعن دبلوماسيون بريطانيون

في قرار لجنة الخبراء في نيويورك على تقييد التحالف الذي تقوده

السعودية على السفن التجارية في الموانئ اليمنية بأنه حصار

في المواد الغذائية والوقود.

التحقيق في القنابل العنقودية من قبل التحالف في اليمن.

إصدار تقارير بفظائع التحالف الذي تقوده السعودية.

قوات التحالف الذخائر العنقودية في محافظة حجة.

قرارات بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها قوات التحالف.



الروايــة الكاملة لذبح اليمن في كواليـس الأمم المتحدة

كشفت مجلة فورين بوليسي الأمريكية الشهيرة، في تقرير نشـرتـه (الاثنين 25 أبريل 2016)، كواليس دور السعودية وأصدقائها في الأمم المتحدة.. وعرقلة القرارات وشُل تحقيقات حقوق الإنسان في اليمن. وقالت: على الرغم من أن السعودية وحلفاءها ذات الأغلبية السـنية في "الخليج الفارسـي" لا يملكون مقعداً واحداً في مجلس الأمن الدولي. ولكن إليك ما تفعله السعودية وراء الكواليس: على مدى العام الماضى، مارسـت السـعودية نفوذها الدبلوماسى وكأنها قوة كبرى، شكلت استراتُـيجية دبلوماسية مع المجلس المؤلف من 15 دولة لأجل قمع فعالية التَّحقيق التابعة للأمم المتحدة في حربها علَّى مدى 13 شهراً في اليمن.

> الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما من القوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، فوضتا إلى حد كبير إدارة الأزمة اليمنية إلى مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية. ولكن في الأشهر الأخيرة زاد القلق إلى حد كبير لدى تلك الدولتين من أن الجيوش العربية انتهجت حرباً طائشة ساهمت في تدمير واسع النطاق لأفقر دولة في منطقة الشرق الأوسط وزرعت المزيد من بذور التطرف وعملت السعودية من خلال حلفائها العسكريين -على رأسهم الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر - ونجحت في عرقلة إجراءات الأمم المتحدة لكبح سلوكها العسكري وتسليط الضوء على التكاليف الإنسانية للصراع الذي تسببته في اليمن.

> وقال أكشاي كومار، نائب مدير شؤون الأمم المتحدة في هيومن رايتس ووتش: "إن السعوديين يستطيعون تشكيل أي جلسة مناقشة بشأن اليمن واللعب عليها حتى عندمالا يكونون متواجدين في غرف الأمم المتحدة" . كما أنهم استطاعوا معالجة الوضع اليمني في مجلس الأمن بما يخدمهم، وخاصة فيما يتعلق بانتهاكاتها التي جعلت مجلس الأمن صامتاً تجاهها.

> وترى المجلة أن التعامل مع الملف اليمني في مجلس الأمن يتناقض تناقضاً حاداً مع الملف السوري، حيث الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون والعرب أصدروا ورعوا قرارات تطالب الحكومة السورية والمعارضة المسلحة بتوفير طرق للعاملين في مجال الاغاثة للوصول إلى المناطق المتأثرة. كما دفعت واشنطن وحلفاؤها أيضاً مجلس الأمن لفتح تحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية في الفظائع السورية..ولكن على العكس تماماً، عندما حثت هولندا مجلس الأمن هذا العام اعتماد قرار يطالب بتوفر طرق للعاملين في مجال الإغاثة للوصول إلى المناطق المتأثرة في اليمن، واجهت مقاومة شديدة. ورفض سفير السعودية لدى الأمم المتحدة عبدالله المعلمي، المقترحات علناً باعتبارها غير ضرورية.

> وكشفت المجلة أن مصر وراء الأبواب المغلقة، عرقلت المبادرة التي قدمتها نبوز بلندا عن طريق حث محلس الأمن على منع إصدار أي قرار من شأنه يطالب السعودية بتوفير طرق للعاملين في مجال الإغاثة للوصول إلى المناطق المتأثرة في اليمن، حتى يتم التشاور مع السعودية..وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت دعمت المبادرة التي قدمتها نيوزيلاندا في البداية، إلا أنها انقلبت بعد ذلك وعملت على تجميدها. كما استطاعت لندن إقناع نيوزيلاندا بتأجيل ذلك، معتبرة أن مثل هذا القرار سيعمل على عرقلة المحادثات السرية التي جرت بين السعودية والحوثيين هذا العام، وأخيراً وضع القرار على رف مجلس الأمن..وفرضت قوات التحالف الذي تقوده السعودية قيودأ على استيراد الوقود والغذاء والإمدادات الأخرى التي يعتمد عليها اليمنيون بشكل أساس، مما أدت إلى زيادة الفقر، أضف إلى ذلك قتل أكثر من 10 آلاف طفل تحت سن 5 سنوات من أمراض يمكن الوقاية منها، وفقاً لتقديرات اليونيسيف.

> وتقول المجلة: إنه بعد فترة وجيزة من دخول السعودية الحرب، سمحت الولايات المتحدة وبريطانيا للرياض بأخذ زمام المبادرة اليمنية في مجلس الأمـن، على أن تدعم المفاوضات النووية التاريخية مع إيران. استفادت الرياض وحلفاؤها الخليجيون من ذلك مما أتاح لهم استصدار قرار في مجلس الأمن لتعزيز مطالبهم بتسليم الحوثيين أسلحتهم والاعتراف بحكومة هادي المدعوم

> وأكدت المجلة أن مشروع القرار إلأولي الذي كتبه سعوديون ودبلوماسيون اَخرون في الخليج وقدِّم إلى المجلس عن طريق الأردن، وهو عضو في التحالف، كما أنه البلد العربي الوحيد الذي يمتلك مقعداً في مجلس الأمن.

> مضيفةً: أن الأردن قدمت الجولة الأولى من المفاوضات، وحثت ـ بقوة ـ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على تبنى المشروع الذي كتبه السعوديون ودبلوماسيون أخرون في الخليج. ولكن عندما وصل المفاوضون إلى طريق مسدود مع روسيا، تفاوض سفير السعودية، المعلمي، مباشرة مع مبعوث روسيا في الأمم المتحدة فيتالى تشوركين. وأشارت الى أن النقاد داخل وخارج مجلس الأمن كانوا يعتقدون أن ذلك القرار يصب بقوة في صالح حكومة هادي المدعومة من السعودية، كما اعتقد النقاد أن القرار الذي قدمته السعودية وحلفاؤها عن طريق الأردن شكل حجر عثرة رئيسة في المحادثات السياسية السلمية. ,وأسفرت المحادثات السعودية الأخيرة مع الحوثيين عن وقف النار في 10 أبريل في اليمن، ومهدت الطريق للمفاوضات السياسية الجارية حالياً في الكويت. كما كشفت المجلة، أيضاً، في تقريرها، أن الرياض عملت، بقوة،

السعودية دفعت مجلس الأمن لفرض عقوبات ضد الزعيم ويمنيين آخرين

استقالة خبراء فى مجلس الأمن بسبب منعهم من إصدار تقارير بفضائح السعودية في اليمن

لجنة الخبراء قدمت في يناير تقريراً من 51 صفحة ذكر في فقرة واحدة استخدام العدوان الذخائر العنقودية

السعودية منعت في أكتوبر مبادرة متفقاً عليها لحل الأزمة في اليمن

على عرقلة أي قرار جديد يركز على الإغاثة الإنسانية - مثل المبادرة المقترحة من قبل نيوزيلندا - مدعية أن ذلك يشجع الحوثيين على تجاهل التزاماتهم بوضع أسلحتهم، كما هو مطلوب في اقتراح سابق من الأردن والسعودية.

وأدرك، أخيراً، اللاعبون الرئيسيون داخل أروقة مجلس الأمن، أن تنظيم القاعدة يزداد نمواً وتوسعاً، ففي حين كانت الرياض تصب جل اهتمامها على رفع الحصار عن تعز، لم تُلق أي اهتمام على توسع القاعدة وخصوصاً في المكلا.

وتشير المجلة الى أن السعودية، نجحت أيضاً، في كبح جهود الأمم المتحدة في أي حل للصراع، وفتح تحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها جميع الأطراف. في سبتمبر الماضي، السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، عرقلوا بشكل فعال مبادرة قدمتها هولندا لتشكيل لجنة تحقيق في مجلس حقوق الإنسان الدولى في انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبها طرفا

في البداية سفير بريطانيا في جنيف أيد تلك المبادرة. لكن الولانات المتحدة والمملكة المتحدة أقنعتا، في وقت لاحق، هولندا بتشكيل لجنة تحقيق داخلية من قبل هادي وداعميه في الخليج، وأخيراً تم رمى تلك المبادرة جانباً.

ونقلت المجلة عن دبلوماسي رفيع في مجلس الأمن - تحدث شريطة عدم الكشف عن اسمه لحساسية الأمر - قوله إن الولايات المتحدة والأردن عرقلتا محاولة لإرسال مبعوث مجلس الأمن للاجتماع مع ممثلي الأطراف المتحاربة في اليمن. تلك المبادرة، التى كانت في أكتوبر 2015م، من أجل حث المقاتلين على الوفاء بالتزاماتهم واحترام وتعزيز القانون الإنساني الدولي والتعاون مع لجنة من خبراء الأمم المتحدة.

وأكد دبلوماسيون آخرون، أيضاً للمجلة، أن تلك المبادرة حصلت على تأييد واسع في المجلس المؤلف من 15 دولة، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا، وكذلك روسيا والصين، لكن الولايات المتحدة والأردن سجلتا تحفظات، ومنعت رسمياً الأردن تلك المبادرة كونها كانت رئيسة المجلس في تلك الدورة.

وعملت السعودية، من خلال لوبيات قوية داخل أروقة محلس الأمن، على الضغط على المحققين الدوليين للتغاضي عن جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات التحالف الذي تقوده السعودية في

وكشفت المجلة أيضاً، أنه في عام 2014م، دفعت السعودية وحلفاؤها الخليجيون مجلس الأمن لفرض عقوبات على الزعيم اليمني على عبدالله صالح، وحلفائه الحوثيين. ونتيجة الضغط السعودي، أنشأ مجلس الأمن لجنة من الخبراء لمراقبة تنفيذ العقوبات التي شملت تجميد الأصول وحظر السفر وتتبع الأموال. في ذلك الوقت، وجهت تحقيقات الخبراء على أعداء السعودية

ولكن على مدى العام الماضي، سعى فريق الأمم المتحدة لدراسة الانتهاكات التي ترتكبها قوات التحالف التي تقودها السعودية في اليمن، وهذا الموقف أثار غضب دول الذَّليج تباعاً لذلك، في

الكاردياره أليست جرائم النظام السعودي التطرف بعينه؟

ترجمات

استغرب الكاتب في صحيفة (الحارديان) البريطانية ديفيد ويرينغ صمت البرلمان البريطاني إزاء انتهاكات تحالف العدوان العسكري في اليمن رغم تأكيده على مواجهة الأفعال المتطرفة بحسم .. متسائلاً أليست جرائم النظام

وقال الكاتب البريطاني في مقال له على صدر الصحيفة: انه في نقاش لمجلس العموم البريطاني (البرلمان) في شهر ديسمبر الماضي بشأن التدخل في سوريا, قام المجلس بإرسال رسالة واضحة وصريحة مفادها أن بريطانيا لن تسمح بارتكاب انتهاكات غير قانونية من قبل المتطرفين, وستتصرف بكل حسم لمواجهة أي تهديد



وأضاف: "إن ذلك يأتى في الوقت الذي يقوم فيه نظام المملكة السعودية والذي يتناسب مع تعريف (المتطرف) إذا كان هذا المصطلح يحمل معنى خطيراً, بشن عمليات عسكرية وحشية ضد المدنيين في اليمن باستخدام الطائرات والصواريخ والقنابل بريطانية الصنع وهذه الأسلحة هي التي تلعب دوراً رئيسياً".

وأوضح الكاتب إن أحد هذه الآثار السلبية لهذه الحملة السعودية يتمثل في الفوضي التي نتجت عنها وترتب عليها حصول كل من القاعدة وتنظيم الدولة على امتيازات محلية كما لم يحرزوها من قبل، وتمكن من إحكام سيطرته على 340 ميلاً على طول الساحل الجنوبي لليمن.

وتناول الكاتب في الصحيفة البريطانية ما أسفر عنه العدوان العسكري السعودي على اليمن بعد مرور أكثر من عام.. وقال: " بمرور عام على بداية الحملة العسكرية بقيادة السعودية في اليمن أسفرت هذه الحملة عن قتل أكثر من 6400 شخص هذا العدد أكثر من الذين قتلوا في الحروب الثلاثة على غزة، كما تسببت في حصول كارثة إنسانية".

وأشار إلى انه ونتيجة لذلك قامت الأمم المتحدة بإدراج الوضع في اليمن في نفس الفئة من ناحية الخطورة كما في سوريا، خاصة مع وجود أكثر من 20 مليون نسمة أي حوالي 80 بالمائة من السكان في حاجة ملحة إلى المساعدات الإنسانية.

وأوضح أن من بين القتلى أكثر من 900 طفل, ما يقرب من ثلاثة أرباعهم قتلوا نتيجة قصف قوات التحالف السعودي, وفقاً لمنظمة إنقاذ الطفولة.

ولفت الكاتب البريطاني ديفيد ويرينغ إلى تقرير لجنة الأمم المتحدة في شهر يناير والذي أظهر وجود هجمات نفذت توصف على أنها "منهجية وعلى نطاق واسع" وشملت أهداف مدنية وعلى وجه التحديد 119 طلعة قام بها التحالف.

كما كشفت عن نمط من هذه الإنتهاكات مؤخراً تحقيقات وثقتها منظمة العفو الدولية ومنظمة (هيومن رايتس ووتش) المعنية بحقوق الإنسان وأكدت أن البعض منها يرقى إلى جرائم حرب

وأشار إلى أن ذلك يأتي في الوقت الذي أبدت قلقها إزاء القصف العشوائي التي تنفذه السعودية كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر, ومفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة, ومنظمة إنقاذ الطفولة, ومنظَّمة العفو الدولية والكثير غيرهم دعوا مراراً المملكة المتحدة إلى تعليق مبيعاتها من الأسلحة للسعودية.

وأضاف الكاتب متسائلًا انه وبعد كل هذه الانتهاكات والجرائم "كيف يمكن تفسير الصمت المطبق من نفس تلك الأصوات (في البرلمان) بشأن الوضع في اليمن؟".

كما استنكر الكاتب رد الحكومة البريطانية والذي كان ساخراً تماماً حول عدم علمها بوجود أى أدلة كافية على انتهاكات للقانون الدولي تقوم به السعودية في اليمن، عند مطالبتها بوقف تزويد السعودية بالأسلحة .

وقال: " ادعى وزير الخارجية البريطاني توبياس الوود لمرتين أمام البرلمان العام الماضي عدم علمه بوجود أى أدلة كافية على انتهاكات للقانون الدولي تقوم به السعودية، ضارباً عرض الحائط بكل الأدلة التي أدلت بها منظمات حقوق الإنسان الدولية الرائدة في العالم, وقامت بالتوثيق لمثل هذه الانتهاكات من أول يوم للحرب".

ولفت إلى اتهام مدير منظمة (هيومن رايتس ووتش) في المملكة المتحدة ديفيد ميفام الوزراء والمسئولين البريطانيين بـ "بعدم الخجل والمكر" لقيامهم بتجاهل الأدلة والقول بعدم وجودها . وبين أن نهج الحكومة البريطانية تغير لاحقاً, وادعت أنها قامت بتحقيقات خاصة بها ولم تجدأى شيء غير عادى .. مؤكداً أن هذا يتناقض مع الإجماع العام المستند إلى مصادر موثوقة. لكنه أكد أن تقرير متعمق بشأن التحالف العسكري البريطاني مع السعودية, نشر هذا الشهر من قبل لجنة مناهضة التعذيب, بين أن التورط البريطاني في كارثة اليمن ما هو إلا ظهور وتكشف واضح وجلى لعمق العلاقة بين لندن والرياض.

وأوضح الكاتب البريطاني انه ومنذ عقود والمملكة المتحدة تقوم بتقديم الأسلحة التي يمكن استخدامها في القيام بالعدوان الخارجي والقمع الداخلي لواحدة من أكثر الأنظمة مناهضة

وأضاف: " إن هذه المبيعات شملت أسلحة غالية الثمن، ومن بينها طائرات مقاتلة يتم استخدامها حالياً في الحرب على اليمن, بالإضافة إلى الدعم والتعاون العسكري المستمر واللامحدود .

وأكد الكاتب في صحيفة (الجار ديان) أن الأسلحة البريطانية والدعم البريطاني ساعدا العائلة المالكة السعودية في فرض شكل من التطرف والتشدد في الحكم على سكان متنوعي الانتماءات في شبة الجزيرة العربية منذ منات السنين.

بحري، ولاتزال بريطانيا متمسكة بهذا الرأي.